الجمـهورية التـونسية

وزارة الشؤون المحلية

بلـديـة طبلبـة

******

المجلس البلدي بطبلبة

الجلسة الإستثنائية لسنة 2016

04 أوت 2016

بناءا على إستدعاء فردي عدد 13 وجه إلى كافة أعضاء المجلس البلدي بتاريخ 02 أوت 2016 هذا نصه:

إستدعاء

إلى السيد:.....

أتشرف باستدعائكم لحضور أشغال الجلسة الإستثنائية للمجلس البلدي لسنة 2016 وذلك يوم الخميس 04 أوت 2016 بداية من الساعة منتصف النهار وذلك للنظر في وضعية سوق الجملة للأسماك.

جدول أعمـــال

**

1/ النظر في وضعية سوق الجملة لمنتوجات الصيد البحري بطبلبة

برئاسة السيد **عبد العزيز ناصف** رئيس النيابة الخصوصية

وتحت إشراف السيد **صالح أبي** معتمد طبلبة

ويحضور السادة أعضاء النيابة الخصوصية:

* **المنجي الجنزري** المساعد الأول لرئيس النيابة الخصوصية ورئيس لجنة الأشغال.

* **نبيل الفقيه:** مساعد و رئيس لجنة الشؤون الإدارية والمالية

*__سالم جماعة__ مساعد ورئيس لجنة الشباب والرياضة والثقافة

*__سليمان القفصي__ مستشار ورئيس لجنة الصحة والنظافة والعناية بالبيئة

* **عماد عمار** رئيس لجنة الشؤون الإقتصادية

* **نبيل منصور** مساعد ورئيس لجنة الشؤون الإقتصادية

* **فتحي الجنزري** مستشار

* **رؤوف عزاز** مستشار

وتغيب عن الحضور بعذر السادة:

* **الهاشمي تقية** مستشار

* **عادل بيوض** مساعد ورئيس لجنة التعاون والعلاقات الخارجية

* **نادرة الفقيه** مساعدة ورئيسة لجنة الشؤون الإجتماعية والأسرة

* **سناء ناصف** مستشارة

* **بسمة بن ريانة** مستشارة

* **أحمد النقبي** مساعد

***// كما حضر الجلسة السادة :**

* **خميس المجاهد** الكاتب العام للبلدية

* **الهاشمي الشبعان** كاهية مدير ومقرر الجلسة

* **عبد الباسط نويرة** رئيس مصلحة

* **أنيس بن منصور** عن مصلحة المالية

* **نعيمة الفقيه** القابضة محتسبة بلدية طبلبة

كلمة الإفتتاح

*/ رحب السيد **عبد العزيز ناصف** رئيس النيابة الخصوصية بالسيد **صالح أبي** معتمد طبلبة وجميع أعضاء النيابة الخصوصية وإطارات البلدية مبرزا أن هاته الجلسة ستخصص للنظر في وضعية سوق الجملة للأسماك بطبلبة.

مداولة عدد 01

النظر في وضعية سوق منتوجات الصيد البحري بطبلبة

* بين رئيس الجلسة في بداية مداخلته على أن هاته الجلسة ستخصص أساسا النظر في وضعية سوق الجملة للأسماك بطبلبة حيث بين وأن البلدية إتخذت قرارا فوريا تحت عدد 2334 بتاريخ 29 جويلية 2016 في تجريد المستلزم الحالي من مواصلة إستغلاله للزمة السوق المذكور وذلك بناءا على مكتوب وارد على البلدية والمضمن بمكتب الضبط تحت عدد 3282 بتاريخ 29 جويلية 2016 من السيدة القابض البلدي والذي يتضمن ضرورة إتخاذ التدابير الإدارية لإسقاط اللزمة باعتبار وأن المستلزم لم يقم بخلاص كامل المستحقات المالية تجاه البلدية وأن القباضة البلدية توقفت عن منح المستلزم كنشات الوصولات وفواتير الإستخلاص .

ولهاته الأسباب وفي إطار الحرص على الحفاظ على السير العادي للسوق وعدم إدخال أي إضطراب في المعاملات في مختلف القطاعات تم إتخاذ قرار التجريد الفوري والعاجل المومأ إليه وفي الأثناء تولت البلدية مباشرة إستغلال واستخلاص المعاليم بعد إتخاذ جميع التدابير القانونية والإدارية اللازمة ، وهذا وأعلم رئيس الجلسة بأن هناك مطلب من المستلزم ورد على البلدية مضمن بمكتب الضبط تحت عدد 3388 بتاريخ 04 أوت 2016 يتعلق بطلب الرجوع في قرار التجريد من لزمة سوق الجملة للأسماك بطبلبة ويعلم البلدية وأنه تم الإيفاء بتعهداته المالية تجاه البلدية خارج الآجال الممنوحة له صلب قرار التجريد .

لذا المعروض على السادة الحضور إبداء الرأي في الموضوع وجاءت الآراء مبينة كما يلي :

- أنه لا يمكن النظر في طلب المستلزم المذكور إلا بعد ورود مكتوب رسمي من القابض البلدي يبين فيه بكون المستلزم قام بالإيفاء بكامل المستحقات المالية تجاه البلدية والمتعلقة منها : 265 أد عن الأشهر المتبقية لسنة اللزمة 2016 و مبلغ 40 أد(ضمان بنكي) بعنوان النظافة .
- أكدت السيدة القابضة على أن المستلزم قام بدفع مبلغ قيمته 1.250.000 د إلى 04 أوت 2016 دون إعتبار الضمان وبقي محمول على المستلزم مبلغ قدره.265.075.000 د ليكون خالص إلى موفى ديسمبر 2016 .
- هذا وأكد الحضور أنه من الناحية القانونية وسلامة الإجراءات القانونية المعتمدة في مثل هاته الحالات لا يمكن الرجوع في قرار التجريد وانعدمت صفة المستلزم بمجرد صدور قرار التجريد ،إلا أنه أجمع الحاضرون على كون الوضع الحالي وحالة الطوارىء التي تمر بها البلاد وأخذا بالجانب الأمني والإجتماعي للقطاع واعتمادا إلى ضرورة الحفاظ على الموارد البلدية وهي أموال متأتية من السوق وتقدر ب50%من الميزانية تمثل استثناءا يمكن الإعتماد عليه لإتخاذ تدابير عاجلة للرجوع في قرار التجريد.

هذا وتدخل السيد المعتمد بكلمة جاء فيها ما يلي:

كلمة السيد معتمد طبلبة

*/ في مستهل كلمته بين السيد **معتمد طبلبة** أنه في إطار الحفاظ على السير العادي لسوق منتوجات الصيد البحري بطبلبة وتجنبا لأي إضطراب قد يحصل داخله فإن الجميع مدعو لوضع اليد في اليد لتجاوز هذا الظرف العسير ومن منطلق تحمل المسؤولية يتعين أخذ القرار المناسب نظرا لأن الظرف الحالي للبلاد لا يتحمل أي إنعكاسات أو تبعات سلبية وخاصة على قطاع الصيد البحري بالمدينة ، لذا يتعين على القباضة البلدية مد المجلس بمكتوب رسمي تفصيلي لمختلف التعهدات المالية المستحقة من المستلزم لفائدة البلدية لإتخاذ القرار السليم في مثل هاته الحالات وإن كانت الإجراءات القانونية تنص على أنه لا يمكن الرجوع في قرار تجريد المستلزم من اللزمة إلا أنه وأخذا بالأسباب منهاالجوانب الأمنية والإجتماعية لمختلف المتدخلين في قطاع الصيد البحري وتنفيذا لحالة الطوارىء المعمول بها حاليا وحفاظا على التوازنات المالية للبلدية لأهمية سوق الجملة للأسماك على ميزانية البلدية وخاصة وأنه تم إنتفاء أسباب أخذ قرار التجريد من خلال إيفاء المستلزم بتعهداته المالية تجاه البلدية خارج الآجال الممنوحة له فإنه يمكن النظر في طلب المستلزم وتمكينه من مباشرة مهامه من جديد في السوق .

وبعد النقاش وابداء الرأي وفي إنتظار ورود تقرير من السيد القابض البلدي بخصوص إيفاء المستلزم بتعهداته المالية فإن المجلس البلدي **قرر** إمكانية الرجوع المبدئي في قرار التجريد أخذا بعين الإعتبار للجوانب الأمنية والإجتماعية وحالة الطوارىء التي تمر بها البلاد وكذلك حفاظا على التوازنات المالية للبلدية خاصة وأن سوق الجملة للأسماك يمثل قرابة 50% من ميزانية البلدية ونظرا لصعوبة مباشرة البلدية استخلاص المعاليم بالسوق من الناحية الأمنية (هناك احتمال وقوع مصادمات بين مختلف المتدخلين) ، واعتبارا لذلك فإن المجلس البلدي لا يرى مانعا في الرجوع في قرار التجريد شريطة أن القابض البلدي يمد البلدية بمكتوب يبين فيه أن المستلزم قد أوفى بجميع تعهداته المالية تجاه البلدية إلى موفى ديسمبر 2016 أي دفع مبلغ قدره 265.075.000د للأشهر المتبقية و 40 أد (ضمان بنكي) بعنوان نظافة السوق مع رفع الأمر إلى سلطة الإشراف ممثلة في السيد **والي المنستير** للمصادقة على قرار الموافقة المبدئية للمجلس البلدي في الرجوع في قرار التجريد مع تفويض السيد رئيس النيابة الخصوصية لإتمام جميع الإجراءات الإدارية والقانونية لتفعيل ذلك.

كلمة الإختتام

*/ في ختام الجلسة شكر السيد **عبد العزيز ناصف** رئيس النيابة الخصوصية الحضور وفي مقدمتهم السيد **صالح أبي** معتمد طبلبة .

ورفعت الجلسة على الساعة الثانية بعد الزوال.

السيد : والي المنستير

حرر في تـاريـخه

رئيس النيابة الخصوصية

عبد العزيز ناصف